# مشيخة آل سعدون في المنتفق

## وسبب انحلالها

## La Principauté des Sardûn au Montéfiq.

كانت حمولة آل شبيب القرشيين الهاشميين العلويين (١) تتناوب اعضاؤها منذ امد بعيد على ادارة شؤون ديرة (٢) المنتفق المترامية الاطراف ثم نبغ في احفاد شبيب سعدون المحمد المانع واخوه عبدالله في منتصف القرن الثامن عشر وقد تسلسلت تلك الحقيبة مشيخة (٣) منيخر (٤) (بالتصغير) من آل صقر (٥) وبندر (٦) من آل عزيز (٧) — ولعل غيرهما في فترات قصيرة لا يعبأ بها وجميعهم من آل شبيب. ومن بعد سعدون وعبدالله كانت الحكومة العثمانية تسند المشيخة تارة الى ثامر آل سعدون وطورا الى ثويني العبدالله(٨) ومن بعد ثامر الى ثويني وحمود حسبما تدعوه اليها مصلحتها وجاء ان الحكومة اسندت المشيخة مرة الى نجم اخي ثويني(٩) ولم يستقم فيها ولم تفتأ اخيرا الحكومة من اسناد المشيخة الى احفاد ثامر دون غيرهم .

---

(١) قد وردت هذه النسبة ايضا في مختصر مطالع السعود للحلواني المطبوع في بومبي سنة ١٣٠٤هـ (١٨٨٦م) ص٢٢ ٢١) بكسر الدال وفي اصطلاحهم القطر او الديار او الاراضي الواسعة زراعية كانت او غيرها (٣) الزعامة الكبيرة او الكبرى. (٤) ذكره بخطوط بندي تركي قديم . وهو صغير الحجم فيه وقائع العراق بايجاز يبتدئ من سنة ١١٦٠هـ (١٧٤٧م) الا انه ناقص الاول وينقصه ايضا بعض الصحائف في مطاويه وينتهي في سنة ١١٦٤هـ (١٧٥٠م) وكذلك ذكره وذكر سعدونا اوتر (٥) في رحلته المطبوعة في باريس سنه ١٧٤٨م (١٩٢٢ وما بعدها) (٥) عن احد الرواة (٦) ذكر المخطوط (٧) عن احد الرواة (٨) عن مختصر مطالع السعود وعن دوحة الوزراء التركية. واضيف الى ماقاله الاديب رزوق عيسى عن هذا الكتاب (ل.ع ٤: ٢٠٦) ان هوار Huart مؤلف كتاب « بغداد في الازمنة الحديثة » Bagdad dans les temps modernes قال في مقدمته ص ٥ ان طبعة الكتاب كانت قد اتلفت ولم يبق منها الا ثلاث نسخ واحدة منها عند المستشرق شيفر Schefer الا اني اظن انه قد غالى في الكلام اذ كنت قد رأيت نسخة من المطبوع عند حدي بك سليل اسرة بابان الكرزية . وقرأت وصف نسخة اخرى عرضها للبيع في ليبسك الكتبي هارلسوتز في احدى قوائمه عن سنة ١٩٢٦ المرقمة ٤٠٥ تحت عدد ١٤٢٦ (١) مختصر مطالع السعود ص٤٣

وكان الشيخ السعدوني - ولاسيما بعد انقراض ولاة العراق المماليك (١) [ الكولمن او الكولهمند ] - يتعهد للحكومة بتأدية بدل سنوي من النقود ويقال انه في بعض الاوقات كان يضاف اليها الحصن الجياد عما يجبيه الشيخ من غلة الارض عن خراجها الشرعي ومن الضرائب والرسوم والنكال (٢) وغير ذلك . واما البدل فانه كان يتقرر بذمة الشيخ في نتيجة مزايدة تدعو اليها الحكومة فتسند

---

(١) كان انقراضهم سنة ١٢٤٧هـ على يد الوالي لازغلي رضا باشا في ٨ ربيع الاخر الموافق ليلة ١٦ ايلول سنة ١٨٣١م ( عن تقويم وقايع وهي جريدة الحكومة الرسمية التي كانت تصدر في الاستانة في الورقة الثانية من الورقتين اللتين تقدمتا العدد الاول المؤرخ ٢٥ جمادي الاولى سنة ١٢٤٧ وعن رسالة ثابت ص٨٨و٨٩

(٢) هو مايسميه القانون العراقي بالغرامة . والكلمة مجهولة اليوم في الاستعمال وقد ذكرتها في ذلك العهد جريدة الحكومة المسماة الزوراء في عددها ١١ في ١٦ جمادى الاولى سنة ١٢٨٦هـ (١٨٦٩م) بقولها : «... واذا قتل شخص شخصا آخر فمراجعته ومحاكمته لا تجري على وجه الحق بل يعطي القاتل الف شامي ( الشامي عبارة عن عشرة قروش) [ اي عشر الليرة العثمانية من الليرات الذهبية ي.ن.س.] الذي هو بحكم المتاد المسمى «بالنكل» للشيوخ وبذلك يخلى سبيله » وقالت في العدد عينه في حقل آخر : « ... ومع هذا يقع [ عند عشائر المنتفق ] خلاف ذلك [ خلافا للشرع والقوانين السلطانية المستندة اليه ] مثلا «... القاتل (في تلك العشائر ) لايكون اجراء مرافعته الشرعية مع ورثة المقتول . وبلا. النكال يؤخذ من القاتل الف شامي ويكون تخلصه واطلاقه . اه

قلت ان هذا القول لقول مبتور كأن لاشيء على الفجار (متدة على الجيم والفجار قاتل الغير بيده) غير النكال ولقد شوه هذا القول الحقيقة وهي ان الشيخ كان يلزم بـ « الفصل (الدية من المال مع تزويج امراة او اكثر لورثة المقتول لتطييب القلوب واتحاد ملات ودية) القاتل او القاتل وبيته القريب او القاتل وعشيرته وفقا للعادات المتعارفة بينهم مع تأدية النكال . واذا اختلف الفريقان في امر وقوع الجريمة او في مقدار الفصل ونوعه وغير ذلك فان الشيخ او من يقوم مقامه كان يأمرهما بتحكيم حكم يسمونه فريضة ( ويقال له عارضة ايضا ويجمع على عوارف وفرائض ) او فريضتين . والم يتفق الفريقان عين لهما الشيخ او وكيله الفريضة او يحيل أمر التعيين الى أحد كبار القوم فيعينه ويقضي الفريضة بين المتخاصمين ثم ينفذ الحكم مع تأدية النكال اذا ثبتت الجريمة .

واذا عدنا الى القصد تبدى ان النكال ليس بخاص بالغرامة التي تفرض لسبب القتل فقط كما بان من جريدة الزوراء بل ان الكلمة كانت تطلق على الغرامة والغرض من الغرامة والنكال غرض واحد في الماضي والحاضر وهو العبرة لمن في نفسه السوء . والفرق بين

المشيخة الى من تراه ملائما لمصلحتها تبعا للاحوال بغض النظر عن زيادة البدل وكان يسمى المتعهد بالمال « شيخا » بل «شيخ(١)المشايخ» فهو شيخ لانه من بيت الشيخ السالف و « شيخ المشايخ » لانه في الزمن عينه شيخ اخوانه واسرته وشيخ مشايخ اثلاث المنتفق وهي :

١ ــ مشيخة ثلث بني مالك وما يلحق به . من ذلك مشيخة بني سد (بفتح السين وتشديد الدال وهم بنو اسد ) المربوطة احيانا وفي بعض الشؤون بمشيخة المنتفق مباشرة .

٢ ــ مشيخة ثلث الاجود ويلحق به ايضا مشيخة بني حكيم ( تصغير حكم بفتح الحاء والكاف ) في بعض الاحيان كرابطة مشيخة بني سد بمشيخة بني مالك او اقل من تلك الرابطة في شؤونها وازمانها .

٣ ــ مشيخة ثلث بني سعيد [٢]

---

النكال والغرامة ان النكال كان يتقاضاه الشيخ المتقلد للمشيخة والمسؤول عن الامن العام وقد أوتي الحكم في عشائر المنتفق فهو غرامة تأخذها الحكومة بالواسطة ضمن البدل المتعهد به الشيخ وان الغرامة تفرضها اليوم الحكومة مباشرة فتتقاضاها .

ولقد مر على زمن النكال وعهد المشيخة نيف ونصف قرن وحاد اخيرا « نظام دعاوي العشائر المدنية والجزائية لسنة ١٩١٨ » ( الذي اثبتته الحكومة بقانون في سنة ١٩٢٤ سمته قانون تعديله ) ينص على اتباع عادات العشائر في دعاويهم وحسمها حسما موافقا لنفسيتهم « لفصل النزاع الذي يخص افراد العشائر وفقا للعادات البدوية » وللموظف الاداري المخولة له رؤية هذه الدعاوي أن « يمنع المحاكم النظامية المدنية والجزائية » من النظر في هذه الدعاوى « اذا ظهر له ان احد الخصمين في احدى الدعاوي فرد من العشائر وترابي له ان حسم الدعوى وفق العادات البدوية اقرب الى رضى الطرفين ورفع النزاع رفعا تاما مما لو حسمتها المحاكم النظامية المدنية والجزائية سواء اقيمت الدعوى في المحاكم المدنية او الجزائية او لم تقم » وبناء على هذه السلطة نرى ان الموظف الاداري لا يجيز لهذه المحاكم في المنتفق ان تنظر في الدعاوى الجزائية ولو كان احد الخصمين من الحضر الا في احوال نادرة واقل من ذلك اذا كان الخصمان من العشائر وكذلك قل عن الدعاوى الحقوقية القائمة بين العشائر وبين افرادها وقد لا يمنع شيء من هذا المنع في مثل هذه الدعاوى الحقوقية القائمة بين الحضر وافراد العشائر . فهل من مزك للزوراء في انتقادها اتباع عادات العشائر في ذلك العهد .

(١) سيأتي ذكر شيخ المشايخ في ما يأتي من الكلام (٢) ومن كان دون هؤلاء الشيوخ فهو «رئيس» او «قليط» ويطلق على الكبير والصغير منهم ويأتي بعده «المدوب» ويقال له «الفرس» في بعض الاحايين.

ولما كان قد زال حكم الولاة المماليك كما اسلفنا وذلك على يد لازغلي رضا باشا الذي دامت ولايته الى سنة ١٢٥٨هـ (١٨٤٢م) اوفدت الحكومة خلفا له في ذلك العام محمد نجيب باشا فقدم الى العراق « وهو ملتزم الخطة البغدادية مع البصرة وراوندوز مقطوعا ببدل هو خمسون الف كيس » (١) ويظهر من هذا الاقطاع انه لم يتبق شيء من تباشير الاصلاح الموعود به في الخط الهمايوني المقروء في كلخانه ( بكاف فارسية مضمومة واسكان اللام ) في سنة ١٢٥٥هـ (١٨٣٩م) إلّا انه جاء بعد ذلك « ان مسلك الرؤساء المرقومين [آل سعدون] وحركاتهم جلب نظر دقة واهمية الباب العالي وبناء على هذا نصب نفس الاهتمام لاستخلاص المحال المزبورة من ايديهم تدريجا » (٢) وفي شهر رمضان سنة ١٢٦٥هـ (١٨٤٨م) « صدر الفرمان السلطاني بجلب نجيب باشا الى الاستانة واسندت ولاية ايالة بغداد الى المشير صاحب الدولة عبدي باشا لما له من الاطلاع الواسع على احوال هذه الايالة وبتولية وال خاص بايالة البصرة اذ انها من الولايات التي يجب الاعتناء بها اعتناء تاما لتمشية امورها تمشية حسنة على ان تبقى نظارة والي بغداد عليها معدوام ربط شؤونها الحسابية بايالة بغداد . وعين للبصرة صاحب العطوفة راغب باشا » (٣) « ولسبب تحويل هذا الباشا الى ايالة جزائر بحر الروم عين مكانه معشوق باشا من اصحاب رتبة مير ميران في شهر شوال سنة ١٢٦٥هـ (٤) (١٨٤٨م) « واعزم الى البصرة . والباشا المشار اليه وان هو اجرى المتصرفية (٥) في البصرة كم سنة لكن كانت المحال التي اجرى فيها النفوذ والحكومة عبارة عن نفس البصرة والمناوي وكردلان [بكاف فارسية مفتوحة وسكون الراء وفتح الدال] وكان شغله كناية عن القوليات (٦) »

ومن الاصلاح الذي كان قد وعد به في خط كلخانه انه صدرت الارادة

(١) الزوراء عدد ٥٦٦ في ٢١ شعبان سنة ١٢٩٢ (١٨٧٥م) والكيس في ذلك العهد خمسمائة غرش ذهبا اي خمس ليرات عثمانية ذهبا (٢) الزوراء عدد ٥٦١ في ٤ شعبان سنة ١٢٩٢ (٣) تقويم وقايع عدد ٤٠٩ في ١١ رمضان سنة ١٢٦٥ . ١٨٤٨م) معربا وملخصا (٤) تقويم وقايع عدد ٤١١ في ٢٤ شوال سنة ١٢٦٥ (٥) يظهر ان هذه الايالة غدت متصرفية بعد مدة وجيزة ومما يؤيد قول الزوراء هذا انه جاء في تقويم وقايع في العدد ٤٦٧ المؤرخ ١١ رجب سنة ١٢٦٨ (١٨٥١م) انها متصرفية (٦) الزوراء عدد ٥٦١

السنية الماضية بتأليف مجلس كبير في كثير من الايالات. وفي رمضان سنة ١٢٦٧هـ (١٨٥٠م) صدرت الارادة ايضا بتأليف مثل هذا المجلس في بغداد ونصبت له رئيسا سالك افندي دفتردار طرابزون (١)

وفي ذي القعدة سنة ١٢٦٨هـ عين الكوزلكلي (ذي المنظرات) محمد رشيد باشا واليا على ايالة بغداد ومشيرا لفيلق الحجاز والعراق (٢) فاقتضى بالرأي القائل بالاستيلاء على مشيخة آل سعدون فوجه نظره شطر ديار المنتفق لتدبرها حكومته مباشرة . تلك الديار التي كثيرا ما نهكت قوى الولاة اسلافه حينما كانت هذه الاصقاع في حالة تؤدي بهم الى النزول على ارادة زعيم لا يرضيهم سلوكه .

حدق هذا الوالي نظره الى ديار المنتفق فبان له انه من العسر المتعذر وضع يده عليها باجمعها فورا بخطوة واحدة دون تمهيد اداري وتوطئة فعلية وان طال امدها فسعى في افراز ما يتسنى افرازه آملا ان تستمر الحكومة على هذه الخطة في كل مزايدة حتى يتم لها الفوز . ولم يخفق الوالي في مسعاه لانه اقنع الشيخ منصور [باشا] الراشد الثامر بافراز السماوة بما يتبعها وبعشائرها الالحاقها بلواء الحلة ففعل واسند المشيخة الى الشيخ منصور [باشا] على هذا الوجه ثم وقعت حوادث اسفرت عن استيلاء الجنود العثمانية على سوق الشيوخ فاضطر هذا الشيخ الى الرضوخ لارادة الوالي ورضي بان يفرز من دير ته مواضع اخر (٣) ونرى حسين باشا ( من الامراء العسكريين العثمانيين ) قائم مقام سوق الشيوخ في ١٤ شعبان سنة ١٢٧٢هـ (١٨٥٥م) وللمنتفق شيخا (٤) اخاله الشيخ منصور [باشا] بنفسه . وفي تلك السنة ايضا عينت الحكومة السيد داود افندي السعدي مدرسا

(١) تقويم وقايع العدد ٤٥٢ في ٧ رمضان سنة ١٢٦٧هـ (٢) تقويم وقايع العدد ٤٧٣ في ٥ ذي الحجة سنة ١٢٦٨هـ (١٨٥١م) (٣) عن مسودة ارسالة بالتركية لسليمان فائق بك ابن كتخدا بغداد سابقا الحاج طالب اغا وهي في تاريخ المنتفق وضعها مؤلفها عن لسان غيره كما فعل برسالته المعنونة : « بغداد كواه من حكومتنك تسليماياه اقرار ضمنه دائر رسالة » طبع الاستانة سنة ١٢٩٢هـ (١٨٧٥م) وقد نسبها لي ثابت وهو ابنه نعمان ثابت ، وكان المؤلف رفيقا للمرحوم السيد محمود الالوسي في رحلته الى الاستانة وقد ذكره في كتابه غرائب الاغتراب طبع بغداد سنة ١٣٢٧ ص ٤٤ وقد علقت عليه الطبعة عدة اسطر وقالت ان وفاته كانت سنة ١٣١٤هـ (١٨٩٦م) (٤) عن صور مكاتيب لوالدي دون كتبها في ذلك العهد

ومفتيا في المنتفق (١) مما يدل على انها نوت تثبيت قدميها لتبقى نافذة الكلمة في تلك الديار .

ولما جاء بغداد الوالي عمر باشا السردار في ٥ رجب سنة ١٢٧٤هـ(٢) (١٨٥٧م) طمع من جهة بشجاعته وقوة حكومته ومن جهة اخرى خاف على صحة الجنود المرابطة في سوق الشيوخ لرداءة هوائها ومائها ووخامتها فجرد تلك القصبة من الجنود (٣) فاعاد بذلك الى آل سعدون ما كانوا يتمنون الرجوع اليه ، ومع هذا فانه بسعي الدفتردار مخلص افندي لم يعد الى المنتفق المواضع المفروزة (٣) . ويبين لي ان هذا الوالي تحرى له مخرجا ليبقي مسحة مما كان قد فعله سلفه فوجده في تسمية الشيخ منصور [باشا] قائمقام[٤] المنتفق مع منح الحكومة اياه رتبة «مدير الاصطبل العامر[٥] مع لقب بك» وقد سجلت سالنامة (تقويم سنوي) الحكومة الصادرة في الاستانة لسنة ١٢٧٦هـ (١٨٥٩م) ان الشيخ منصور بك [باشا] هو قائم مقام للواء المنتفق وانه من اصحاب هذه الرتبة وهذا اللقب وان مركز اللواء هو سوق الشيوخ .

ويظهر لي ان المنتفق قد استاؤوا من هذا التطور فان قائلهم الحادي يقول:

يا ابو علي (٦) الموردة (٧) اميرنا (٨) صاير مدير (٩)

واذا مثلنا بين اعيننا المنتفق فعرفنا انهم جميعهم عشائر وعمائر هان علينا ان نسلم انهم كانوا يجهلون وجود ادارة تصلح لشؤونهم غير ادارة المشيخة التي

(١) كتاب قرة العين في تاريخ الجزيرة والعراق والنهرين لابنه الفاضل محمد رشيد افندي طبع في بومبي سنة ١٣٢٥هـ ص ١٢٥ .

(٢) عن تدوين في ذلك العهد (٣) رسالة سليمان فائق بك (٤) كان يطلق تعبير «قائم مقام» في ذلك العهد على اغلب حكام الالوية الاداريين وبعد ذلك اطلق على جميعهم كلمة «متصرف» (٥) كانت من الرتب الملكية السيفية وهي تقابل رتبة قائم المقام العسكري الا ان الاخيرة تتقدمها وكان قد اجري تنسيق في تقديم بعض الرتب وتأخير بعضها كما ورد في تقويم وقايع في العدد ٣٦٧ المؤرخ ١٥ ربيع الاول سنة ١٢٦٤هـ (١٨٤٧م) (٦) كنية من اسمه ناصر وهنا هو ناصر [باشا] اخو الشيخ منصور [باشا] (٧) المقدام على الحرب الحاث عليها (٨) يريد به الشيخ منصور بك [باشا] (٩) اشارة الى هذه الرتبة ، واني لاسمع لصم سماعي البيت الثاني .

القوها منذ نعومة الاظفار ارثا عن الاباء والاجداد وانهم كانوا مستسلمين رضاء وطوعا للبقاء على ما وضعه اسلافهم فلايخامر بالهم تغيير ما اعتادوه وان تقم بعضهم او اغلبهم احيانا على الشيخ في تصرفه في شؤونهم. وحالتهم تنبيء باحتفاظهم بكثير من العوائد والاخلاق القديمة التي لم تفعل فيها الايام شيئا يذكر.

وفي سنة ١٢٧٧هـ (١٨٦٠م) في عهد الوالي توفيق باشا جرت المزايدة بين الراغبين في المشيخة الشيخ منصور بك [باشا] وبين الشيخ بندر الناصر الثامر فاسندت المشيخة الى الاخير منهما في ٢٠ شوال لمدة ثلاث سنوات ببدل سنوي قدره ٤٩٠٠ كيس (١) مع افراز جديد من تلك الديار. وذلك المفرز هو ابو الخصيب وباب سليمان في انحاء البصرة وشطرة العمارة (٢). وغادر الشيخ بندر بغداد في ٢٨ من ذلك الشهر راكبا سفينة شراعية وطريقه على الكوت (كوت العمارة ولا تقل كوت الامارة) بالغراف (٣) ويظهر ان الشيخ بندرا كان يسر بتسميته قائممقام بدليل ان والدي كان كلما كاتبه عنون كتابه بمايلي: «صاحب العزة قائم مقام المنتفق بندر بك».

ولما جاء محمد نامق باشا واليا للمرة الثانية ودخل بغداد في ٣ شوال سنة ١٢٧٨هـ (٤) (١٨٦١م) ارتأى انه قد حان الوقت لالغاء المشيخة فوافقه على ذلك الشيخ منصور بك [باشا] فاسند اليه الوالي وظيفة قائم مقام المنتفق على ان تدار شؤون اللواء اسوة ببقية الالوية وعين محاسبا لواء سليمان فائق بك (٥) فقدم اليه. وكان تعيين قائم المقام يوم الخميس سلخ جمادى الاولى سنة ١٢٨٠ (٣) (١٨٦٣م) وهو يومئذ في بغداد ومعه اخوه [الشيخ] ناصر [باشا] والشيخ بندر الذي توفي في اليوم التالي بالحمى فدفن في مقبرة الشيخ عمر (٣) السهروردي.

وبعد ان شخص قائم المقام منصور بك [باشا] الى المنتفق عارض [الشيخ] ناصر [باشا] في الامر في تلك الديار معاداة بسليمان فائق بك الى ان يغادرها فارا

---

[١] الكيس هنا خمسمائة قرش اي خمس ليرات ذهبا او نحوها [راجع لغة العرب ٤: ٥٧٦ و ٥: ٢٦] [٢] مكاتيب والدي. ويقال لشطرة العمارة قلعة صالح ايضا [٣] مكاتيب والدي [٤] عن تدوين في ذلك العهد [٥] رسالة سليمان فائق بك

منها وكان قد اقام في سوق الشيوخ نحو شهرين (١) فصمم نامق باشا على ان يستولي على تلك الانحاء عنوة غير ان برقية واقته من الاستانة تأمره بان يجهز الفيلق وينتظر الامر لمهمة . حالت دون تحقيق ما كان قد عزم عليه . فاضطر الى التساهل فاسند المشيخة الى الشيخ فهد [باشا] العلي الثامر (٢) سنة ١٢٨٠هـ [٣] (١٨٦٣م) ودامت مشيخته الى شعبان سنة ١٢٨٣هـ (٤) (١٨٦٦) فاسندت الى الشيخ ناصر [باشا] بموجب شرطنامة [٥] باللغة العربية مؤرخة في اول ايلول سنة ١٢٨٢ ايلولية [٦] (١٣ ايلول ١٨٦٦م) مختومة بالختم الشخصي الخاص بدفتردار ايالة بغداد

---

[١] سليمان فائق بك وغيره [٢] سليمان فائق بك [٣] عن بحث جاء في صورة لدعوى كان قد اقامها سنة ١٢٩٣هـ [١٨٧٥م] فهد باشا في محكمة تجارة بغداد على روبين ويوسف ابني مير ابن داود . ووكيل المدعي الحاج ابراهيم المنديل والوكيل عن المدعى عليه وفائيل ياغجي الذي كانت مهنته وكالة الدعاوي . [٤] مكاتيب والدي والاعلام المذكور ويؤيد تاريخ سنة ١٢٨٣ موافقة مضمون رسالة سليمان بك لمكتوبين من نامق باشا مؤرخين في شعبان سنة ١٢٨٣هـ بعث بهما الى [الشيخ] ناصر [باشا] يستقدمه الى بغداد . ولقد عين بعد ذلك فهد باشا متصرفا في الديوانية في جمادى الاخرة سنة ١٢٨٦هـ ثم انفصل عن المتصرفية في ذي القعدة من تلك السنة (الزوراء عدد ١٦ : ٢٢ جمادى الآخرة سنة ١٢٨٦هـ [١٨٦٩م] وعدد ٣٧ : ٢٨ ذي القعدة) [٥] وقيل في آخرها ضبطنامة وهي كلمة مترادفة [٦] كانت الحكومة العثمانية قديما تعتبر في بعض الشؤون المالية رأسا للسنة اول مارت بالحساب الشرقي وتعرف سنتها بعدد سني الهجرة القمرية وتوسعت في سنة ١٢٠٥هـ [١٧٩٠م] في تعميم هذه القاعدة في مثل هذه الشؤون ثم في سنة ١٢٥٦هـ [١٨٤٠م] عدلت عن قاعدتها السابقة في امر عدد السنين وعدت هذه السنة الاخيرة مبدأ لها لا يتغير في عدد سنيها فغدت تعتبر السنة كما يعتبرها اهل الحساب الشمسي الشرقي وشرعت تضيف سنة على سنيها السابقة كلما دخل مارت (ملخصا عن «تاريخ جودت» المؤرخ التركي المجلد ٦ وعن «تقويم احقاب» بالتركية لحسن تحسين طبع الاستانة في سنة ١٣١٧هـ او بعدها) وكان يقال لهذه السنة رومية نسبة الى الروم الذين اخذت عنهم الحكومة الحساب الشمسي او

«عبدالنافع عفت» وفي وسطها الجملة التركية «موجبنجه دستور العمل طوتلمق» وهي مكتوبة بخط ديواني مؤرخة في ٣ شعبان سنة ١٢٨٣ [١٨٦٦م] مع اشارة وتوقيع خاصين بالمشير نامق باشا والي بغداد. ومفاد الجملة : « لتتخذ [الشرطنامة] دستورا للعمل » اي ليعمل بها .

ومضمون الشرطنامة انه لما كانت مدة «التزام [١] مقاطعات ديرة المنتفق» قد انتهت وجب وضعها في المزايدة بعد افراز بعض المقاطعات المجاورة للبصرة فقرر المجلس الكبير بحضور حضرة المشيرية [٢] بافراز المقاطعات المسماة : الفياضية [الفياضي] والعامية ويوسفان وكوت الفرنجي وكباس [الكباسي] الكبير وكباس [الكباسي] الصغير وجزيرة العبن وريان وجبارات وكيبان [بكاف عربية] وباغات [٣] الصفارية [٤] مع توابعها ولواحقها بحدودها المعلومة » ووافق هذا

---

مالية لانهم يريدون بها انها وضعت لحساب المال . او مارتية لابتدائها في مارت.

واما السنة الايلولية فقد جاء عنها في كاشف خلفاء في حوادث سنة ١٠٩٢ [١٦٨١م] ان والي بغداد الوزير ابراهيم باشا استأذن السلطان بان يعتبر اول ايلول [شرقي] رأسا للسنة في شؤون المقاطعات ليمنع تداخل المحصولات بعضها في بعض وهو امر يخل بحال الامناء والرعايا لتداخل الشهور العربية [القمرية] في الرومية فصدر الفرمان مجيزا الوالي اتخاذ هذه الاصول . وكان اول ايلول [شرقي] موافقا لليوم التاسع من رمضان ١٠٩٢هـ

ونظرا لما رأينا في هذا الالتزام يظهر ان الحكومة لم تتصرف عن اعتبار اول ايلول رأسا للسنة في شؤون الالتزامات ولاسيما في التزامات المحصولات الارضية إلّا بعد مجيء مدحت باشا . ولا يزال الزراع اليوم يحسبون مواسمهم في الزراعة تبعا للحساب الشمسي الشرقي غير معتقدين صحة الحساب الغربي الغريغوري

[١] تعهد فرد او جماعة للحكومة بمال معلوم لقاء احالتها حقوقها له او لها لمدة معلومة

[٢] الوالي والمشير نامق باشا [٣] بساتين [٤] ووردت اسماء هذه المقاطعات في مقالة البصرة وانهارها لعالي باشا اعيان ج ٣ : ٥٧ و ١٢٥]

المجلس على حط وتنزيل بدلاتها السنوية البالغة ٦١٥ر٢٢٥ غرشا من بدل السنة ١٢٨١ وهو ٣ر١٦٦ر٠٦٦ فوضعت مقاصات ديرة المنتفق في المزايدة مع استثناء تلك المقاطعات التي شرط افرازها وضم ١ر٧٤٠ر٨٢٥ غرشا على الباقي من المطروح منه «شيخ مشايخ المنتفق صاحب [كذا] النجابة الشيخ ناصر [باشا] آل سعدون» وبعد انقطاع الرغبات اضيف على المجموع ٤٧ر٢٠٨ غروش وكسر عن رسم خرجباب [١] والدلالية فبلغ البدل السنوي ٤ر٣٣٨ر٨٧٥ غرشا وبنتيجة الحساب بلغ بدل السنوات الثلاث التي تبتدىء من اول ايلول سنة ١٢٨٢ الرومية [١٨٦٦م] وتنتهي في غاية آب سنة ١٢٨٥ [١٨٦٩م] ١٣ر٠١٦ر٦٢٥ غرشا وقد حول المبلغ في الشرطنامة ايضا الى اكياس فبلغ عددها ٢٦ر٠٣٣ كيسا و١٢٥ غرشا واحيلت «مقاطعات ديرة المنتفق» بالاكياس المذكورة الى الشيخ ناصر [باشا] بكفالة راشد آل سعدون [٢] وظاهر آل سعدون على ان يدفع المبلغ الى الخزينة في بغداد بتقاسيط معلومة وفوض الشيخ في التصرف في «جميع عائدات وواردات ورسومات عشائر المنتفق على المعتاد الجاري سابقا . وشرط عليه انه « اذا احدث رسما جديدا نفضلة عن الرسوم المتعاملة الجارية » تسأله الحكومة إعادة ما اخذه على هذه الصورة لاصحابه . واذا تداخل بدل التزام سنة في سنة اخرى فالحكومة مخيرة بين فسخ الالتزام او في مقاصاة الفائض وفقا للنظام . واعطى الشيخ هذه الشرطنامة

[١] كتب هذا التعبير في الشرطنامة بصورة خرجباب او خرج باب فيظهر انهم كانوا يلفظونها باضافة فارسية لخلو الباب من ال التعريف . وكان يقال لدار الحكومة قبو او الباب او الباب العالي بين العوام ومثاله للحكومة مجازا وهناك وظيفة اسمها «باب عرب» [لغة العرب ٣: ٦٤٤ وحاشية الفنصل الفرنسي ريمون Raymond على كتاب رحلة المستر ريچ Riche البريطاني الى خرائب بابل ص ١٨٨ والكتاب مطبوع في باريس سنة ١٨١٨ ومن هذا يبين ان الخرج الذي نحن بصدد وضع اما للحكومة اضافة الى مالها واما ان الموظف « باب عرب » كان يتقاضاه مباشرة في وقت من الاوقات ثم مزجته الحكومة بمالها لقاء راتب كانت تدفعه الى من هو موظف بباب عرب .

[٢] هو غير والد الشيخ ناصر [باشا].